تواصل مدني

أسرة التحرير

باسل عبدالله — أديب محفوض
ريما عبيد — بشرى صعب

التصميم

أحمد عثمان

صورة الغلاف بعدسة

شربل خوري
instagram.com/charbel_khoury

تصدر عن

تيار المجتمع المدني

العدد ٢٧ تاريخ نيسان / أبريل ٢٠٢٤
عدد خاص: المُواطنة والطائفيّة وإشكاليّة الانتماء

مقدمة

تنص المادة السابعة من الدستور اللبناني على أنّ «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم».

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يتبناه ويلتزم بتطبيقه لبنان، في المادة الأولى منه، على ما يلي: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء». أما المادة السابعة من الإعلان فتنص على أنّ «الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز».

رغم ورود هذه المواد في الدستور وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتأكيدها على الهوية المواطنية للفرد في المجتمع، واعتبارها أن منطلق علاقة الفرد بدولته تتمثل بكونه مواطناً مُتساوٍ مع سائر المواطنين في دولته وأمامها في الحقوق والواجبات، غير أنّ بعض مواد الدستور الأخرى وبعض قوانين دولتنا، مضافةً إليها ممارسات الطبقة السياسية المُتعاقبة على الحكم في لبنان على مدى سنوات طويلة، كانت ولا تزال تُصنّف هذا الفرد في المجتمع من منطلق انتمائه الطائفي، ما ساهم ولا يزال في ترسيخ التعصّب الطائفي أكثر فأكثر بين اللبنانيين.

فالسياسة في لبنان، وبهمة القيِّمين عليها، مَحكُومة بالمَصالح والتجاذبات الطائفيّة، ولم ينتج عنها سوى تعزيز الانتماء الطائفي وتغليبه على الانتماء الوطني. ما أدّى دائماً إلى تثبيت دولة الرعيّة على حساب دولة المواطنين.

ولأنّ التصنيف الطائفي السياسي المفروض على الناس يُؤدي بهم، في ما يُؤديه، إلى خلل في ترتيب أولوياتهم بين الانتماء السياسي الطائفي والانتماء الوطني، ولأنّ تصحيح علاقة الفرد بدولته أمرٌ مُلح، لما يشهده الوطن من نزاعات ومُواجهات طائفيّة تهدد أمن أبنائه، وتدفعهم كل فترة إلى آتون حروبٍ عبثيّةٍ لا تنتهي، ولأنّ المواطن اللبناني بحاجة إلى تخطي لعبة الاستثمار السياسي الطائفي التي تُمارس عليه يومياً في شتى مَجالات الحياة، خاصة بعد كل ما تكبده من انهيار في المنظومة السياسية والمالية والاقتصادية في لبنان، بعد الفشل الذريع للمنظومة، والذي تظهَّر انهياراً على كل المستويات، الاقتصادية والسياسيّة والنقدية والاجتماعية، وما يرافقه من أزمة حكمٍ تتجدّد مع كل محطّة سياسيّة أساسيّة، كما هو الحال مع الانتخابات الرئاسيّة.

نسعى من خلال هذا الإصدار الخاص من مجلة «تواصل مدني» إلى التطرّق لمسألة المواطنية في لبنان، من خلال عرضٍ مختصرٍ لمختلف جوانبها، من منطلق اهتمامنا كتيّار بهذا الموضوع، من بين عدّة مواضيع، لا زلنا نؤمن بأنها الطريق إلى خلاصنا كدولة ووطن، يجب أن يحتل فيه المواطن دائماً نقطة الارتكاز.

نأمل من خلال هذا الإصدار أن نُساهم في الإضاءة على ما يُقدِّمُه هذا المفهوم على طريق بناء الوطن والمواطن الفاعل في لبنان، وبالتالي دولة المواطنة، مع علمنا بأن الموضوع يحتاج إلى كمٍ وفيرٍ من الورق والحبر، لا تتسع له مجلتنا بالكامل، لذا اخترنا طريق الاختصار، علّنا نزيد القارئ معرفةً في هذا المجال.

محتوى العدد

مقدمة ١
مفهوم المواطنة ٢
جذور فكرة المواطنة وتطوّرها التاريخي ٨
مكوّنات المواطنة وأبعادها ٩
ما علاقة المواطنة بالعلمانية؟ ١١
مصير المواطنة بين المجتمع الطائفي والدولة المدنية ١٢
المواطنة وحقوق الإنسان ١٣
المواطنة ثقافة وسلوك، فكيف نمارسها؟ ١٥
الأسس الثقافية والفكرية للمواطنيّة في مجتمع تعدّدي ١٦
أهمية التربية على المواطنية في بناء مجتمع المواطنة ١٧
دور تيار المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة المواطنة ١٩
أن تكون مواطناً أو لا تكون؟ ٢٢
المراجع ٢٤

مفهوم المواطنة

تعريف المواطنة

المواطنة مصطلح يصف العلاقة القائمة بين الدولة والأفراد الذين يحملون جنسيتها وينتمون إليها، ويلتزمون تجاهها بواجباتٍ مُعيّنةٍ، لقاء ما تمنحه لهم من الحقوق. كما يشمل مفهوم المواطنة العلاقة التي تربط الأفراد داخل هذه الدولة فيما بينهم، والتي يجب أن يحكمها مبدأ المساواة أمام القانون وفي تولي المسؤوليات. بالتالي، إنّ المواطنة هي اعتراف دستوري وقانونيّ من الدولة الوطنيّة بجملةٍ من الحقوق لكلّ الذين ينتسبون إلى الكيان الوطني، وهي حقوق يتمتّعون بها على قدْر المساواة أمام القانون، وفقاً لمعيارين أساسيين هما الحريّة والمساواة.

والمواطنة أيضاً، هي رابطة اجتماعيّة وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي، ومن هنا تعتبر عنصر أساسي في ممارسة الديمقراطية. ولا شك أنّه في سبيل نجاح دور هذه الرابطة، على الأفراد أن يتنازلوا عن بعض من عناصر الحرية الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها لصالح تكوين المجتمع السياسي والعقد الاجتماعي الناشئ في الدولة التي ينتمون إليها ولصالح إقامة السلطة التي تضمن حقوقهم المشتركة. فلا يُقَيِّم الفرد بنفسه تصرفات الأفراد الآخرين، ولا يُحدد مدى مَساسها به من عدمها، ولا يحدد العقوبة التي يجب أن تنزل برأيه الخاص على أحد في تصرفٍ أو عملٍ مَسّ به، بل تنتقل هذه الحريات أو الحقوق التي تمّ التنازل عنها إلى السلطة بمُكوّناتها الثلاثة: التشريعية والتنفيذيّة والقضائيّة، والتي تخضع للفصل فيما بينها كإحدى الضمانات الأساسيّة للحقوق والحريات الفردية التي احتفظ بها كل فرد لنفسه بحيث لا يُسمح للسلطة الحاكمة المساس بها أو التعدي عليها.

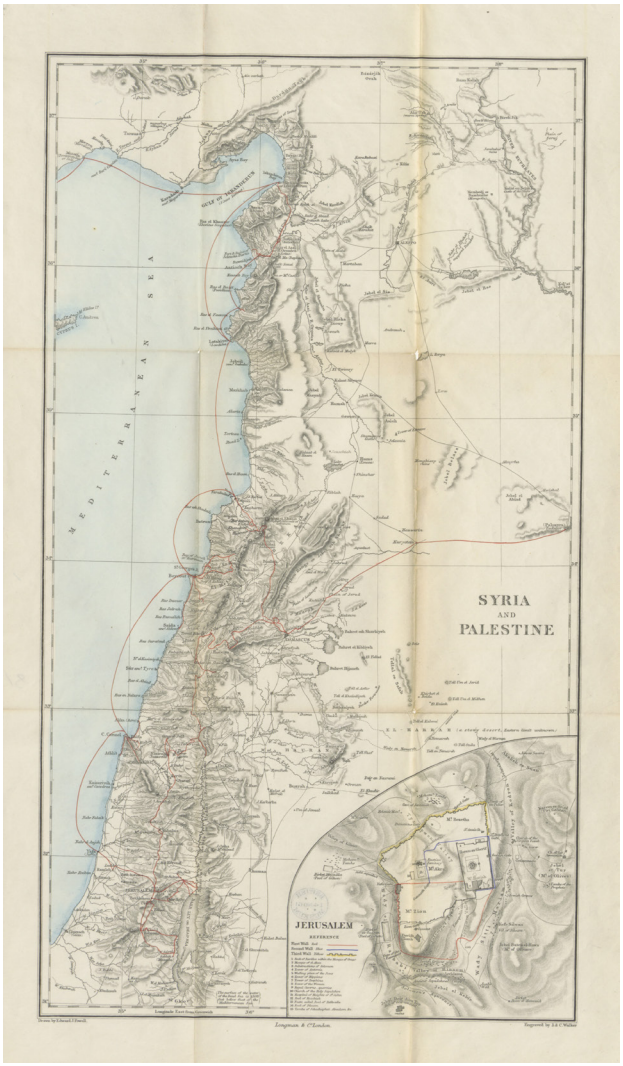

***

مصطلح المواطنة

لغوياً، تُعرف المواطنة بأنّها كلمة مشتقة من كلمة الوطن، وهو المكان الذي يُقيم فيه الإنسان ويستوطن به سواء وُلد فيه أم لم يولد، والفعل منه «وَطَنَ» بمعنى أقام أو اتّخذ وطناً، والمواطنة مصدر الفعل «واطن» على وزن فاعل ويأتي بمعنى شارك، أيّ شارك بالمكان مولداً وإقامة.

إذن، يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم أساسية أخرى هي:

- الوطـن: وهو المنطقة الجغرافية التي يُقيم عليها الأفراد والجماعات ويتخذونها مقراً دائماً لهم، مهما كانت مساحة هذا الوطن فكل بقعة فيه تعد وطناً لجميع المواطنين. ويرتبطون معاً بروابط اجتماعية وثقافية مشتركة.
- المواطـن: ويُطلـق على كل فرد يتمتع بكافة الحقوق، سواء أكانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حقوق التضامن في الدولة التي ينتمي إليها. فهو عضو في هذه الدولة ويحمل جنسيتها، وله على قدم المساواة مع الآخرين نفس الحقوق والامتيازات التي يكفلها دستور تلك الدولة لمواطنيها، كما أن عليه واجبات يقوم بها تجاه وطنه ودولته.
- الانتمـاء: وهو شعور داخلي يجعل الإنسان وفياً لوطنه ومؤسساته ومجتمعه، ويجعل له الحقوق والامتيازات التي يكفلها الدستور. ما يجعله مهتماً بمصلحة وطنه ويُعـزز لديه شعور الانتماء المواطني، ويدفعه للوفاء واحترام واجباته تجاه وطنه.

***

الحقوق والواجبات

المواطنة ظاهرة مُرَكّبَة، محورها الفرد، من حيث هو عضو مُشارك في

الجماعة الوطنية وفي الدولة، ومن حيث أنه خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات. فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين.

ولا تقوم المواطنيّة في الدول الديمقراطية دون الأخذ بمجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطنون على قدم المساواة، مقابل التزامهم بجملة واجباتٍ ضروريّة لحسن سير الحياة الشخصية والعامة وفقاً للنظم والتشريعات التي تكفل كرامة كل مواطن.

ويُعَدُّ الوعي بالمواطنة حجر الأساس في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى بلاده، وإلى شركائه من منطلق صفته كمواطن. وعلى هذا الأساس يكون الانتماء إلى الوطن. ويعني مفهوم المواطنة العمل من أجل تحسين المجتمع من خلال المشاركة في تحسين حياة جميع أفراده، ومن خلال هذه المشاركة تأتي المساواة؛ فلكل مواطن الحقوق نفسها وعليه الواجبات ذاتها. فلصفة المواطن ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، والمشاركة، والمساواة أي النديّة.

***

المواطنة إذن، تتظهر من خلال رزمة من الحقوق والواجبات.

فمن جهة الحقوق، يُمكن تصنيفها ضمن فئات هي:

• **فئة الحقوق الطبيعية،** كالحق في الحياة، وفي تأسيس عائلة، وفي اكتساب الأصدقاء.

• **فئة الحقوق المدنية،** ومن أهمها:

– حق المواطن في الملكية الخاصة وتأمين حرية التملك.

– حق كل مواطن في المساواة أمام القانون.

– تأمين المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق.

– الحق في تقلّد الوظائف العامة في الدولة.

– حق المشاركة في الحياة العامة، وفتح المجال للمواطنين للمشاركة الفاعلة في المجتمع، والحق في تكافؤ الفرص.

– الاعتراف بحرية كل مواطن، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً.

– حق المواطن في عدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية.

– الحق في الجنسية والحق في السفر بجواز الدولة المنتمي الفرد لها، وأن تضمن الدولة حرية مواطنيها أثناء التنقل وحرية التنقل والإقامة.

– الحرص على أن يكون الإجراء الإداري عادلاً، وضمان الحق في المحاكمة العادلة.

– الحق في حماية الفرد من إقصائه خارج موطنه، وإبعاده عنه تحت أي ظرف.

- الحق في الوصول إلى المعلومات.

• **فئة الحقوق السياسيّة**، ومن أهمها:

- الحق في الانتخابات، أي المشاركة في تكوين السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات تصويتاً وترشيحاً.
- الحق في مساءلة السلطة عن القرارات والإجراءات أمام الشعب وضمان خدمتها له.
- حق في تنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون.
- الحق في الانخراط بحريةٍ في الأحزاب السّياسيّة وذلك دون التعرض لأي من الانتهاكات التي تمنعه عن ذلك، أو تُعرّضه للاضطهاد.
- الحق في وضع التشريعات والقوانين التي تحمي الأفراد.
- الحق في مكافحة الفساد ومحاربته بكافة أشكاله وأنواعه.
- تأمين حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام.
- تأمين حرية التظاهر السلمي والتجمعات.

• **فئة الحقوق الاقتصادية**، والتي ترتبط بالناحية المعيشيّة للإنسان، والتي تضم طائفة كبيرة من الحقوق، منها:

- الحق في العمل في ظروف منصفة مع تأمين الحقوق العمالية.
- حرية العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها.
- الحق في الإضراب.
- حماية الأسواق الداخلية وحماية المستهلك وضمان حقوق المستهلكين ومتابعة ومراقبة جودة المواد.

• **فئة الحقوق الاجتماعية**، ومنها:

- حق حفظ كرامة الإنسان، والحق في الحياة الكريمة والحماية من العبودية والسخرة.
- حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
- الحق في الغذاء الكافي.
- الحق في التأمين الاجتماعي وفي توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.
- الحق في المسكن.
- حق المواطنين بالزواج في بلادهم.
- الحق في الحفاظ على استمرارية الخدمة القائمة على المصلحة العامة.
- الحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في الخدمات الكافية لكل مواطن.
- الحق في بيئة نظيفة وصحية.

• **فئة الحقوق الثقافية**، ومنها:

- الحق في حرية الأشخاص الفكريّة، ومشاركتهم بالأنشطة الثقافية المختلفة، واحترام التعددية الأدبية، والفكرية، والعِرقية.
- الحق في التربية والتعليم.

– الحق في توفير فرص التعليم وتأمينه مجّاناً لجميع الأفراد دون استثناء.

• أما **الواجبات** التي تقع على عاتق المواطن فيمكن تلخيصها بالآتي:

– الالتزام بدفع الضرائب للدولة، مُقابل ما تُقدّمه للمواطنين من خدماتٍ يستفيد منها الجميع على قدم المساواة، دونما تمييزٍ بينهم إلا من حيث اعتماد الاستحقاق والجدارة في تولّي الوظائف العامة.

– احترام دستور الدولة وقوانينها، باعتبار تلك القوانين ضامنة لحقوق المواطنين، وناظمةً لعلاقاتهم مع بعضهم ومع الدولة.

– احترام حرية المواطن الآخر داخل الدولة وعدم ممارسة التمييز العنصري أو الديني أو المذهبي تجاهه.

– الولاء للوطن والالتزام بالدفاع عنه وعن مؤسسات الدولة، حيث أنه من المنطقي أن يبادر كل مواطن للدفاع عن موطنه وأرضه في حالات الخطر أو الاعتداء.

– الدفاع عن مؤسسات الدولة والحرص على تحرّي النزاهة ومساءلة الحاكمين.

– الشعور بالمسؤولية لتحقيق النفع العام، وبأنّ كلّ فرد معني بخدمة وطنه وتنميته والرفع من شأنه والتمسك بالتراث الوطني والمحافظة عليه.

– المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة الإيجابية في بناء الوطن، والمشاركة في السلطة وانتقالها، وسيادة القانون، والديمقراطية، ومشاركة الشعب.

– العيش مع باقي المواطنين في الدولة من دون أي اعتبار لأي اختلاف فكريّ أو عقائدي أو سياسي، بل والنظر بإيجابية إلى هذه الاختلافات باعتبارها مصدر غنى للحياة المشتركة بين جماعة المواطنين.

– التعاون مع الدولة لحماية البيئة والموارد الطبيعية للبلد، والحفاظ عليها وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

– دعم الحقوق والحريات الأساسية، وضمان احترامها أثناء صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

– مساهمة العنصر الشبابي في المجتمع بالخدمة العسكرية أو بالخدمة العامة.

وهنا تجب الإشارة، بل التشديد على أن الواجبات المترتبة على المواطن تُعتبر نتيجة منطقية وأمراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل مُتساوٍ مع الآخرين، ومن دون أي تمييز.

يمكن القول إذن أن المواطنية هي صفة المواطن، والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويكتسب المواطن ثقافة وقيم المواطنة من خلال التربية الوطنيّة، فيتعرّف إلى حقوقه ويلتزم بواجباته، كون المواطنيّة لا تقتصر على المكتسبات الثقافيّة، فلا قيمة لذلك إذا لم يقترن بالالتزام السلوكي. وتتميز المواطنية بشكلٍ خاص، كما سبق وأشرنا آنفاً، بولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي أو الفردي، الرسمي أو التطوعي، في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية والمصلحة العامة.

ويأخذ مفهوم المواطنة صورة الفعل، فهو نتيجة تفاعل أساسه العلاقة بين الفرد والدولة، وأبسط شروط هذه العلاقة هو ممارسة الحقوق والواجبات طبقاً للقانون.

***

المواطنة قانونياً

تضع الدّول أُطراً قانونية لممارسة المواطنة وحمايةً قانونيةً معيَّنةً للمواطن.

فتُحدَّد حقوق المواطن في الدستور وفي قوانين الدولة، وتُوضَّح فيها المهام والالتزامات المتوجبة عليها وعلى المواطن. فيُحدِّد الدستور والقوانين العلاقة التي تربط بين المواطنين والحكومة، كما أنها تضمن الحريات العامة والشخصية وسُبُل تحقيق التكافل الاجتماعي.

وتتجلى حماية المواطن من خلال توفير قضاء نزيه وحرّ وعادل يدعم ممارسة المواطنة من خلال العمل على تحقيق العدالة بين المُتقاضين، وحماية حقوق الناس، ما سوف يدفعهم إلى اللجوء إلى القضاء لتحصيل حقوقهم لثقتهم به، وعدم تحصيلها بأنفسهم، وبالتالي ترسيخ سيادة القانون عبر فرض تطبيقه

ليكون الناظم لعلاقات المواطنين في مختلف المجالات.

إنّ خضوع المواطن - المُتمتع بحقوقه التي تُقرُّها قوانين دولته - للقانون أثناء ممارسته المواطنة يحميه كما يحمي باقي أفراد المجتمع.

يقول الباحث التربوي، الدكتور عدنان الأمين: «يمكن التمييز بين ثلاثة مُستويات في المعنى القانوني للمواطنة:

المستوى الأول: هو الالتزام الآلي، باعتبار أن القانون هو آلة لفرز الملتزم عن المخالف، بغض النظر عن طبيعة علاقة الفرد بالدولة، أي حتى لو كان من جنسية أخرى.

المستوى الثاني: وفيه يشمل الالتزام الحقوق والواجبات، وتكون بعض الواجبات بمثابة حقوق، مثل واجب الاقتراع الذي هو حق أيضاً، ونسميه الالتزام الحقوقي.

المستوى الثالث: يضع الفرد فيه القانون على مسافة منه، باعتباره موضوعاً قابلاً للتعديل، أو هو من صناعته، ويعمل على تعديله بصورة مستمرة، باعتبار أن القانون هو اصطلاح مُتّفق عليه بين أطراف عدة، وأن هذا التعديل هو الوسيلة السلمية لإحداث التغيير، ونُسميه الالتزام البنائي، وهو الذي يميز عموماً الأنظمة الديموقراطية. في هذه الأنظمة تقوم جل المنافسة السياسية بين الأحزاب على الترويج لـ «برامج» جوهرها قوانين وخطط جديدة يفترض أن تغيِّر من المعادلات القائمة. القانون هو في هذه الحالة عقد، والمواطن هو «موضوع تشريع ومشرع» في الوقت نفسه.

***

المواطنة والجنسية

في القانون الدولي تعتبر «المواطنة» مصطلحاً مُرادفاً لمصطلح «جنسيّة»، بالرغم من أنه قد تكون لكل مصطلح منهما معانٍ مختلفة بموجب القانون الوطني، ولكن الفرد لا يمتلك المواطنة في أي دولة ما لم يمتلك جنسيتها.

أما العوامل التي تُحدد المواطنة فهي حق التراب أي الولادة بالوطن، وحق الدّم وجنسيّة الوالدين أو الوالد أو الوالدة، بالرغم من أنّه ما زال محصوراً بجنسيّة الوالد في بعض الدول، كما هو الحال في لبنان. وكذلك المواطنة بالزواج، حيث تعاني بعض الدول من الهجرة فتُكافح أي حالة زواج بغرض الحصول على الجنسيّة فقط. والمواطنة بالتجنيس، حيث تُعطى الجنسيّة للأفراد الذين يدخلون الدولة بصفة قانونيّة، سواءً بإذن إقامة أم بلجوء سياسي، ولكن بعد تحقق شروط التجنيس مثل المدة القانونية بالإقامة وغيره.

***

خصائص المواطنة وامتيازاتها

للمواطنة خصائص وامتيازات، تكمُنُ في أنّها:

١. علاقة تبادلية: هي علاقة بين المواطن والبلد الذي ينتمي إليه، قابلة للتطور والتغير.

٢. علاقة طوعية: هي علاقة طوعية واختيارية بين المواطن ووطنه والمجتمع الذي ينتمي إليه، مع تنامي الشعور بالولاء والانتماء بينهما.

٣. الفردية: يتمتع كلّ فرد في المجتمع بمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية بغض النظر عن انتماءاته.

٤. قابلية الاكتساب والفقدان: أصبح اكتساب صفة المواطنة في الوقت الحالي بالحصول على الجنسية كشرط أولي للتمتُّع بجميع الحقوق، وقد تُجرِّد الدولة شخصاً من مواطنته لأسباب وجيهة تتعلّق بالتآمر وغياب الولاء أو اكتشاف تزوير إجراءات الحصول على المواطنة أو غير ذلك، وقد يتنازل الشخص عن مواطنته طوعاً للحصول على مواطنة دولة أخرى.

***

المواطنة الجديدة

يبقى أن نشير أخيراً إلى أن هنالك نقداً يُوجَّه إلى المواطنة الكلاسيكية، فيورغن هابرماس Jürgen Habermas، الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني المعاصر، بَشَّر بالمواطنة الجديدة، القائمة على الوطنية الدستورية كصورةٍ لتجاوز الوطنية القومية، ما يُمكِّن من تجاوز مبدأ الهوية القومية بأبعادها الثقافية والتاريخية، إلى الإحساس الوطني على مبدأ القانون أو ما يُسمِّيها دولة القانون ومبادئ حقوق الإنسان.

يتحفظ هابرماس تجاه القومية، فوفقًا له، نشأت الأمة كأساس جديد أكثر تجريدًا ونجاحًا للاندماج الاجتماعي. وصيغتْ فكرة الأمة من التقاليد المُبتكرة والتاريخ الخيالي لمجتمع وحيد له سلالة ولغة وثقافة مشتركة. وما إن علقت الفكرة بالخيال العام، حتى أثبت الوعي القومي بَراعته في خلق أواصر فعالة من التضامن بين المواطنين الذين كانوا أيضًا غرباء بعضهم عن بعض. في الوقت نفسه، أتاحت النشأة التدريجية للمشاركة

© Oregon State University Special Collections & Archives | Dreamstime.com

الديمقراطية في هياكل صنع القرار مجموعة من العلاقات القانونية القائمة على التماسك بين المواطنين. وبدأت فكرتا الأمة والوعي القومي في العمل معًا إلى جانب البنى السياسية للدولة كي تغرس في مواطنيها حس الانتماء إلى مجتمع سياسي وحيد، وحس هويتهم الثقافية والسياسية الجماعية.

ويعتبر هابرماس أن فكرة الأمة العرقية إقصائية في الأصل. فالمنتمون مميزون دومًا باللغة أو الأصل عن غير المنتمين. وبمجرد أن تصبح الفكرة راسخة في المزاج العام، يكون من الممكن أن تفضي إلى خلق أقليات داخلية واضطهادها. أيضاً، علاقات الأمة هي علاقات تماهي «عاطفي» أو «انفعالي» مع المجتمع «مستقلة وسابقة على الرأي السياسي للمواطنين وتَكَوُّن إرادتهم». وهذه العلاقات ليست خاضعة لسوق الحجة المنطقية، ومع ذلك، فإن النخبة السياسية تتلاعب بها بسهولة.

يسعى هابرماس لتحرير الفكر الإنساني من الذاتية، أو ما يسمى بالتمركز حول الذات. والحداثة لدى يورغان هابرماس تعلن عن نفسها في الدولة القائمة على القانون أو المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ومؤسسات المجتمع المدني، على أنْ يترافق ذلك مع التقدُّم في المحاور الفكرية والسياسية. فالأمة تتألف من أفراد متساوين يتمتعون بالحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها وهذا ما تقتضيه الديمقراطية الفعلية التي تعترف بالآخر وتعطيه حق المشاركة السياسية. وقد اعتبر هابرماس أنّ هذا الأمر يتحقق من خلال ما أسماه بالوطنية الدستوريّة.

فهو يطرح التفاعل والاندماج الاجتماعي كبديل عن الانتماء القومي، فالدستورية الوطنية عبارة عن إجراء لا يتم على مستوى الفضاء العمومي الوطني الضيق، بل إنه إجراء واسع يطبق على المستوى الأوروبي ككل، وبالتالي فإن الانتماء أصبح سياسياً، بحيث أن ما يجمع هؤلاء المواطنين هي مبادئ قانونية مجرَّدة، منها العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان. علماً بأن هذا النوع من الدستورية الوطنية - حسب هابرماس - محقق في الاتحاد الأوروبي، لكن في المقابل يُؤكد هابرماس على استحالة قيام دولة ديمقراطية على المستوى العالمي، لكنه يقترح تنظيم علاقات الدول الخارجية وفق نظام كوسموبوليتي قائم على احترام حقوق الإنسان، هذا النظام تحكمه هيئة فوق وطنية، تخضع لها كل الدول، إنه نظام يحمل طابعاً قانونياً بالدرجة الأولى، وليس أخلاقياً، لهذا يقترح هابرماس ضرورة إصلاح هيئة الأمم المتحدة، وتوسيع صلاحيات محكمة العدل الدولية، وحتى يتم توسيع شرعية الأمم المتحدة يجب تشكيل برلمان عالمي يتضمن نواباً يتم انتخابهم من طرف شعوبهم، ليتم بذلك توسيع نطاق المواطنة لتصبح مواطنة عالميّة، ويصبح الحوار حواراً عالمياً.

تنطلق الحقوق عند هابرماس من حرية التعبير التي هي أساس ومحور الاعتراف بالحريات الإنسانية، ليليها بذلك حق الفعل والتصرف في مجال الحقوق على اعتبار أن الإنسان طرف أساسي في بناء القوانين التي تضمن له حقوقه.

إن هدف هابرماس هو إقامة تواصل إنساني ليس له حدود سياسية أو جغرافية وهذا من أجل القضاء على العقلانية المُنغلقة على ذاتها وفتح أفق الحوار والتفاهم وبالتالي خلق التنوع والقضاء على فكرة التقوقع وهذه هي مهمة المثقف «منع الكونية من السقوط في الانغلاق الهوي على نحو لا تتوجه فيه إلى إنسان، شعب، أمة معينة، وإنما إلى الإنسانية ككل من جهة كونها متنوعة وبذلك تتفادى فخ الاختلاف مادام المثقف يدفع بالحديث إلى أن يرتبط بالحضارة بإطلاق على نحو يسمح أن يكون هناك حوار لا مونولوج».

فالحقوق السياسية تؤسس حقوق المواطنين المتساوين الأحرار مما يمكنهم من تحويل وضعياتهم القانونية المادية وفقاً للهدف الذي يمثل التطور الملموس للحكم الذاتي الاجتماعي المستقل.

وبناء عليه، نخلص إلى أن المواطنة لديه ليست مجرد تسمية تطلق على مجموع الأفراد، بوصفهم مواطنين ينتمون إلى دولة معينة، بل هي أبعد من ذلك، إنها تعبِّر عن فعالية ومشاركة الأفراد في المجال السياسي، وفي تحريك مجاله العمومي.

رغم أن نظرية هابرماس تعد مشروعاً إيجابياً يهدف إلى أبعاد إنسانية، إلا أن الواقع يطرح صعوبة تطبيق مبادئ واجراءات التواصل في ظل عالم تحكمه المصالح الشخصية بالدرجة الأولى. كما يصعب من جهة أخرى تحقيق شرط الحرية في العملية التواصلية، إن لم يكن ضرباً من الخيال بحسب بول ريكور، وهذا ما يفسر بعد نظرية هابرماس عن الواقع الحقيقي ويجعلها أكثر قرباً من الحلم اليوتوبي، وهذا نظراً لسيطرة الإيديولوجيات في العالم.

***

جذور فكرة المواطنة وتطوّرها التاريخي

ويعود أصل مصطلح المواطنة إلى الحضارة اليونانية القديمة، وتعني الكلمة في هذه اللغة «المدينة»، حيث كان سكان هذه الحضارة يُشاركون في اتخاذ القرارات في الدولة، ويُساهمون في إدارتها.

وقد تبلور مفهوم جديد لفكرة المواطنة في القرن الثامن عشر في أوروبا، إذ إنّ المواطن لم يعد هو ذلك الفرد الذي يتمتع بالحرية السياسية ويُشارك في تسيير الشؤون السياسية للمدينة، بل أصبح عنصراً مهماً في سن القوانين، ويجب على صاحب السلطة أن يقبل هذه القوانين، وهذا يعني أن السيادة الفعلية انتقلت إلى المواطن، ممّا يشير إلى تطور مفهوم المواطن من مجرد عضو في المدينة ومن مجرد مُشارك في تسيير شؤونها إلى حاكم، باعتباره واضعاً للقوانين، فأصبح نظام المواطنة أكثر تعقيداً وغنىً، فلم يعد يشمل فقط الاعتراف بالحقوق السياسية والحريات التقليدية، بل أيضاً الاعتراف بالعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كانت المواطنة، وفي كل حقبة تاريخية، تعبِّر عن التركيبة الثقافية والأخلاقية والسياسيّة والاجتماعيّة لتلك الحقبة. وقد جعل التطور التاريخي لفكرة المواطنة منها سعياً دائماً للوصول إلى الإنصاف والعدل والمساواة.

وسوف نعرض، فيما يلي، أهم الحقبات التاريخيّة لفكرة المواطنة:

المواطنة في عصر المدينة-الدّولة

ساد هذا المفهوم في الحقبة اليونانية الرومانية، مُقتصراً على الرجال الأحرار، مُستبعداً العبيد والنساء والأطفال والأجانب عن المدينة.

مواطنة الإيمان

هو المفهوم الذي ساد في الحقبة الإسلامية والمسيحية في أوائل فترة العصور الوسطى، حيث المواطن هو الفرد المنتمي للعقيدة السائدة في الدولة. وتميّز هذا المفهوم بعدم التزامه بحدود الدولة.

مواطنة المدن المستقلة

هي التي سادت في المدن التجارية في جنوب أوروبا وتحديداً في إيطاليا – في فترة العصور الوسطى – حيث كانت تعني الحصول على امتيازات مدفوعة الأجر، تُمكِّن التجار من البيع، والشراء، والزواج، والطلاق، والسفر، وغيرها دون الحصول على إذن أو تصريح من السيد الإقطاعي وفقاً للنظام الذي كان سائداً حينذاك. وقد منح هذا المفهوم سكان المدن نوعاً من الحرية الفكرية والاقتصادية، ومَكّنهم من تقديم رؤى نقدية للنظام الكنسي والاقطاعي، وظهور تيار فكري يرفض الأفكار الكلية للكنيسة، وينادي بالروح القومية، وقد عبّر هذا التيار عن آرائه في مؤلفات كان لها صدى واسعاً بعد ذلك في فترة عصر النهضة.

المواطنة التعاقدية

ساد هذا المفهوم في عصر النهضة، ويقوم على فكرة العقد الاجتماعي، وقدرة المواطن على محاسبة الحكام وعزلهم وتعيين غيرهم، وذلك وفقاً لأحكام العقد الاجتماعي. وقد ناهض هذا المفهوم العبودية بمُبرراتها المختلفة، إلا أنه لم يقدم جديداً بالنسبة للمرأة، فقد ظلت بعيدة عن حقوق المواطنة.

مواطنة الحقوق

هو المفهوم الذي ساد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وارتبط بفكرة الحقوق بتطورها، من الحقوق الطبيعية إلى حقوق الإنسان، ثم إلى حقوق المواطنة، وباقي أنواع الحقوق، مثل: حقوق العمال، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل... إلخ. وقد تلقى هذا المفهوم دعماً قوياً من الثورة الفرنسية؛ التي تبنت فكرة حقوق المواطنة، وأصدرت «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» للتعبير عن الحقوق المدنية والقانونية لكل فرد داخل الجمهورية الفرنسية.

المواطنة العالمية

تخطى هذا المفهوم القوميات متأثراً بالعولمة، وقد بدأت تزداد التكتلات والاتحادات العالمية مع الدعوة لعالم مفتوح ومُترابط اقتصادياً وثقافياً وسياسياً بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، غير أن هذا المفهوم العالمي لا يزال غير قادرٍ على اكتساب ثقة الغالبية من الناس، لما يبدو فيه من تهديد للهوية الثقافية.

ظهر مفهوم المواطنة على مرّ التاريخ بصوَرٍ مُتعدّدةٍ، وذلك بحسب ما تضمَّنه من قيم سياسية وأخلاقية في كل مرحلة من المراحل التي مر بها، فهو يُعَبِّر عن المسؤولية أحياناً، ويُعَبِّر عن الحقوق في بعض الأحيان، كذلك، فقد كان يشير إلى الخضوع للسيادة في بعض الأوقات، وفي أوقات أخرى كان يعني حيازة السيادة ومُمارستها، كما أن حدوده كانت تضيق بمساحة دولة المدِينة، أو تتسع لتشمل العالم، وهو ما يدل على مدى التنوع الذي حققه هذا المفهوم طوال تاريخه.

***

مكوّنات المواطنة وأبعادها

إذا كانت المواطنيّة وفقاً لما أوردناه آنفاً، تتمثّل بخضوع المواطن لمنظومة حقوق وواجبات، ولقوانين تنظّم علاقته بباقي المواطنين وبدولته، حيث يجتمع المواطنون على تنوعهم الديني والعرقي والمناطقي والطبقي، داخل جماعة المواطنين، على أسس الحريّة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فإنّ للمواطنة أُسس ومقوّمات، وكذلك لها قيمها وتجلياتها.

وسوف نستعرض، في ما يلي، أهم مُقوّمات قيّم المواطنة كما وأهم تجلياتها.

أركان المواطنية ومكوناتها

يمكننا تحديد العناصر المُكوّنة للمواطنة وفقاً لما يلي:

أوّلاً - العلاقة المكانية: المرتبطة بالأبعاد الجغرافية والتاريخية للوطن.

ثانيًا - العلاقة الإنسانية المجتمعية: المتعلقة بالأفراد الذين يعيشون في هذه البقعة الجغرافيّة.

ثالثًا - العلاقة بالسلطة: التي ترعى الشؤون العامة في هذا المكان ومع هؤلاء الرعايا الذين ينتمون ويعيشون فيه.

أمّا أهم أركان المواطنية فيمكن تحديدها بما يلي:

- المواطن هو مصدر السلطة وهو الذي يمنحها الشرعية، فالمواطنة، لذلك، مرتبطة بالديمقراطية الفعلية قبل كل شيء.
- المواطن هو المستند الشرعي للحكومة والقوانين التي تصدر عنها.
- يتمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق كما يتساوون تمامًا بالواجبات، دون تمييز، سواء كان تمييزاً عشائرياً أم طبقياً أم مذهبياً أم دينياً، وذلك وفق المعايير التي حدّدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووفق معايير المواثيق الدولية.

وانطلاقاً مما سبق، نستخلص مدى الواقع الأليم الذي يعيشه المواطن اللبناني بعيداً عن أي إمكانية لدخول المسار القويم لبناء المواطنة الحقّة بكافة اسسها وتجلياتها.

مُقومات المواطنة الصالحة

إنّ مُقوّمات المواطنة يمكن اختصارها بجملة التزامات، وفقاً لما يلي:

- الشعور الصادق بالانتماء إلى الوطن بمعزلٍ عن أي انتماءٍ آخر.
- تعزيز الثقافة الوطنية.

- الإيمان بالوحدة الوطنية.
- الالتزام بتشريعات وقيم الوطن.
- الاعتزاز بالمناسبات الوطنية.
- الدفاع عن الوطن.

وهذه المُقوّمات تتطلّب توافر متطلّبات عديدة، لا بدّ منها لتوافر المواطنة الحقّة، ثقافةً وممارسةً، أهمها:

- وجود دولة كاملة المواصفات، بتشريعاتها ومؤسساتها.
- وجود نظام سياسي ديمقراطي، يلتزم قيم الديمقراطيّة في كل ما له علاقة بتسيير الشؤون العامة وإدارة البلاد.
- توفّر نظام قانوني يشمل كل جوانب الحياة وعلاقات المواطنين مع بعضهم ومع الدولة، ويكرس منظومة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن، وواجباتٍ يلتزم بها المواطنون لقاء ما يحصلون عليه من حقوق.
- اعتماد نظام تربوي يُعزّز ثقافة وقيم المواطنة والديمقراطيّة، ما يُساهم في غرس ثقافة المواطنة في الناشئة، ويُربيهم على احترام القانون، والإقرار بالتنوّع وبالحق في الاختلاف بين الناس، في مختلف المجالات، والأخذ بالحوار كبديل عن العنف في حل النزاعات، وبالتالي المساهمة في بناء الهويّة الوطنيّة التي ترتكز إلى القيم الإنسانية والديمقراطيّة كأساس لانتظام الحياة المُشتركة، والتي يجب أن تقوم على قيم المحبة والتسامح والعدالة والمساواة والسلام.
- تبنّي سياسة اقتصادية محورها وغايتها الإنسان، فتحمي الإنسان وتصون كرامته من خلال ضمان الحقوق الأساسيّة للعيش الكريم.

إن ثقافة المواطنية في مجتمع ديمقراطي تشكل بالفعل النشاطات التي تنمي عملية صنع القرار عند الأفراد من جهة وتحترم خياراتهم من جهة أخرى. فالمواطنون في مجتمع حر يعملون لتحقيق أهدافهم ويمارسون حقوقهم ويتحملون مسؤولية حياتهم وخياراتهم، إنهم يُقررون بأنفسهم من ينتخبون في صناديق الاقتراع، وهم يَعُون أبعاد البرامج التي يطرحها المرشح الذي ينتخبونه، ومن ثم فهُم يُحاسبوه على ما أنجز من التزامات تجاههم.

***

ما علاقة المواطنة بالعلمانية؟

المُواطنية هي انتماء الفرد إلى مُجتمعِ دولةٍ ما، والتقيّد بقوانينها العامة، والالتزام بمجموعة واجبات والتمتع بمجموعة حقوق داخلها.

والمُواطنة هي في آن شعورٌ عاطفي والتزام قانونيٌ وأخلاقي.

والنظام العلماني هو نظام يرعى شؤون المواطنين والمُقيمين في الدولة، ويرتبط بمفهوم المُواطنيّة من مُنطلق بناء الفرد المدني وحقوقه الإنسانية، فلا دولة علمانية دون وجود مُواطنين مُتساوين داخلها في الحقوق والواجبات، بعيداً عن أي تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون.

***

تَفرضُ المُواطنة التزامات عامة أساسيّة بين المواطن والدولة، مضمونها حقوق وواجبات مُتبادلة.

ففي كثير من الدول التي تضم مجموعات عرقيّة أو طائفيّة مُتنوعة، نجد هذا التجاذب بين مُحاولة الدولة فرض القوانين العامة وبين محاولة المجموعات العرقية أو المذهبيّة داخل الدولة انتزاع حقوق خاصة بها تُميزها عن باقي أفراد المجتمع، وهذا ما يُحدِث، في حال حصوله، خللاً في صورة المواطن الفرد وفي تحديد هويته وانتمائه.

فكل تمييز تعتمده الدولة بين فرد وآخر، مهما كان نوع هذا التمييز أو درجته، من شأنه أن يمسّ بانتماء هذا الفرد لوطنه ولمواطنيته، لصالح انتمائه للمجموعة التي حصل التمييز داخل الدولة لمصلحتها. فالمواطنة تعتمد، في ترَسُّخها في أذهان أفراد المجتمع وفي تكريسها عند كافة أبناء الوطن، على الشعور والقناعة الذاتيين لدى الفرد بانتمائه المُواطني، جنباً إلى جنب مع خصوصيته الاجتماعيّة. وتلعب التربية والثقافة والقوانين المُنتهجة داخل الدولة الدور الأساسي في بناء تلك القناعة.

فلا يجوز أن تتنازل الدولة داخل النظام العلماني عن مبدأ المساواة أمام القانون، أو أن تسمح لفئة من الناس (جماعة طائفية أو عرقيّة) أن تستحصل منها على حقوق تُميّزها عن باقي فئات المجتمع، أو أن تُقونن لها امتيازات عرقية أو طائفية على حساب باقي أفراد المجتمع، لأنّ ذلك يؤدي إلى تفكّك مفهوم المُواطنة لصالح امتيازات طائفية أو عرقيّة. ولا شك أنّ أحد أدوار الدولة الرئيسيّة في هذا الإطار هو منع التعارض بين مبدأ مساواة الأفراد داخلها وبين الحفاظ على الخصوصيات الاجتماعيّة لشرائح المجتمع على تنوعها، بشرط عدم تناقض هذه الخصوصيّات مع القيم الاجتماعية العامة التي تجمع جميع المواطنين. فإذا كانت الدولة المُكوَّنة على أساس عرقي أو طائفي محكومة بامتيازات ومَغانم تتقاسمها مكوّناتها الأساسيّة، سواء لجهة تولّي المناصب الرفيعة، أو السيطرة على مقدّرات البلاد، كما هو الحال في لبنان، فإن الدولة العلمانيّة التي تعتمد مبدأ المساواة أمام المواطنين ركيزةً أساسيّةً لقيامها، تعتمد مبدأ تكافؤ الفرص بينهم، حيث لا دور للمحسوبيّة في تولّي الوظائف العامة والمناصب الرفيعة.

يقول المفكر محمد أركون: «الفضاء المدني للمجتمع ينبغي أن يكون لكل المواطنين من دون أي تمييز بينهم بحسب أديانهم، أقلية كانت أم أكثرية، مسيحية أم إسلامية... والعلمنة بهذا المعنى حق وواجب. ففي المجتمع الحديث المُعَلمن لا يحق لأي مُواطن أن يعتبر نفسه أفضل من مواطن آخر لسببِ أنه ينتمي إلى دين الأغلبية أو مذهب الأغلبية! ... العلمنة لا تعني القضاء على الدين، أو منع الناس من ممارسة شعائرهم الدينية».

فالسلطة العرقية أو الطائفية تستند إلى حق ناتج عن تقاليد معيّنة أو واجب ديني، بينما تستند المواطنة إلى حقوق الإنسان ومصلحة الإنسان، ومُنطلقها الأساسي المساواة بين الأفراد (المواطنين) داخل الدولة.

أمّا الفيلسوف الهولندي باروخ سبينوزا Baruch Spinoza فيرى في هذا الصدد، أنّ قوانين العدل الطبيعية والإخاء والحرية يجب أن تكون هي مصدر التشريع في الدولة.

وفي السياق نفسه، يعتبر جان جاك روسو Jean-Jacques Roussea أنّ للمواطن حقوق إنسانية يجب أن تقدَّم إليه، وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها.

فالمُساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق الإنسانيّة هو شرط أساسي لتَكوين الشعور المُواطني لدى الفرد داخل الدولة.

فالمواطنة هي حجر الأساس في بناء النظام العلماني، وبالتالي لا مُواطنة دون مساواة كاملة بين الأفراد في المجتمع.

***

مصير المواطنة بين المجتمع الطائفي والدولة المدنية

عندما نتناول موضوع المجتمع الطائفي، نقصد بتعبير «الطائفية» الحالة النفسيّة التي تأخذ أصحابها في تعصُّبٍ وتطرفٍ عاطفي مُنحاز لطائفة مُعيّنة أو جماعة مذهبيّة محليّة (داخل دولة ما) أو عالميّة. وهذه الحالة تتجلّى من خلال تصريحات وسلوكيات وتصرُّفات الأفراد بغض النظر عن مدى إيمانهم أو تديُّنهم أم عدمهما، وبغض النظر عن مدى مُمارستهم شعائر طوائفهم أو عدم ممارستهم لها.

ويظهر هذا التعصب على الفرد غالباً أثناء مُواجهةٍ تنشأ مع أفراد في دولته أو جماعات في محيطه. وتحملُ هذه المُواجهة الخلفيّة الدينيّة أو المذهبية، فيُصبح هؤلاء بنظر مُتّبِع هذا السلوك، هم «الآخرون» الذين يعتقد أن عليه التضامن بمُواجهتهم مع أبناء طائفته خوفاً من طغيانهم السياسي أو طمَعاً بمكاسب لجماعته على حسابهم.

***

والطائفية تظهَر في المجتمع من خلال مَصدرين: الأوّل، هو النظام السياسي والاجتماعي لدولة ما، أي القوانين والأعراف السياسيّة المُتّبَعة وأنظمة الأحوال الشخصية والأنظمة التربوية التي تعتمدها هذه الدولة، والثاني، هو التكتلات العصبية لمجموعات تحمل فكراً طائفياً وأهدافاً طائفية.

بالتالي، فإن للطائفية خلفيّة سياسيّة أكثر منها دينيّة، بل هي تتناقض أحياناً كثيرة في المضمون مع تعاليم الأديان. لذلك، نجد كثيراً من الأفراد الطائفيين ليسوا بمُتدينين، بل منهم مَن يُخالف في حياته الخاصة كثيراً من الأصول والممارسات والطقوس الدينية المُتعارف عليها في طائفته، لكنهم يتمسَّكُون سياسياً ويَنحازون تماماً لمجموعاتهم وتكتلاتهم الطائفية ولرُموز هذه المجموعات والتكتلات.

وهذا التعصُّب والتطرف الذي نُطلِق عليه تعبير «الطائفية» يتناقض مع مفهوم المواطنة بما يمثله هذا المفهوم الأخير من انتماء للوطن يتقدّم على الانتماء للطائفة وعلى كل انتماءٍ آخر، وكذلك الالتزام بمُجتمعِ الدولة وتقيّده بقوانينها العامة وبواجباته فيها، مقابل تمتعه بحقوق له عليها.

الطائفيّة من شأنها أن تحد من الشعور المُواطني للفرد داخل المجتمع، خاصةً عندما تستغل القيادات الطائفية في لبنان جماهيرها في تجييش مُستمر يُعزز انتماءهم السياسي للفريق الطائفي على حساب انتمائهم المُواطني، ما يَجُرُّ البلاد إلى توتُّرات ونزاعات داخليّة تُزعزِع استقراره السياسي والأمني وتسمح بالتدخلات الإقليمية فيه.

عن الواقع اللبناني، يقول عالم الاجتماع، الدكتور ملحم شاوول: «ما يزال الفرد اللبناني يعيش «مواطنة» مثلثة الأبعاد: فهو بسياق الانتماء الطائفي «مواطن» في طائفته يدين بالولاء لقياداتها المدنية (المنتخبين نظرياً) والدينية ولأجهزتها القضائية ولتقديماتها الخيرية والاجتماعية. وهو أيضاً يعيش مواطنة جغرافية مكانية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث. فهو «كمواطن من منطقة معيوشة لديه كمنطقة لها خصوصيتها وفريدة ولها «دورها» الخاص في تركيبة الجغرافيا اللبنانية ككل. وهو أخيراً مواطن لبناني ينتمي قانوناً وحياتياً إلى الجمهورية اللبنانية ومؤسساتها الدستورية والإدارية والقانونية».

ولربما أكثر ما يضرب مفهوم المواطنة ما أتى على ذكره برتران بادي Bertrand Badie من ظهور ما يسميه «جماعات دينية عابرة للأوطان في كل مكان تقريباً كصدى للتشكيك بالنموذج الدولتي...» تبحث عن انتماء إيديولوجي سياسي أو ديني أو اثني مع قطب خارجي بهدف دعم التوجه العصبوي الضيق لزعاماتها ليعملوا باستقلال بما يُوفر لها فرص ضمان تجدد تمثيلها الحصري الذي يُسهِّل عليها مفاوضة الدولة الضعيفة لفرضه. وهذا ما لا يُتاح لها في إطار الدول المركزية القوية، وما بات يتوفر لها في ظل العولمة النيوليبرالية للأسواق والثقافات مقابل أدوار تقوم بها في المجال الجيوسياسي.

إذن، قد يكون من الصعب بمكان تطبيق مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا الطائفية التي ما زالت ولاءاتها للزعيم (وهو مُمثل الطائفة في الملعب السياسي).

من هنا، فإنّ ثقافة المواطنة تتقلص أكثر فأكثر وتصل إلى مستوياتها الدنيا في ظل المجتمعات الطائفية وكذلك في ظل مجتمعات الدول الديكتاتوريّة، وعلى العكس فهي تتعزز وتتنامى في الأنظمة المدنية حتى تصل ذروتها في رحاب الأنظمة العلمانية حيث تكون علاقة الدولة بالأفراد قائمة على أساس هوية هؤلاء الإنسانيّة حصراً. ففي المجتمعات الشرقية وفي دول العالم الثالث وفي ظل أنظمة حكم عسكرية ودكتاتورية نجد ما يُعارض الحقوق المدنية في صورٍ قاتمة، تبدأ من إخضاع الفرد المُعتقل للتعذيب أو لعقوبة قاسية أو لا إنسانية تحط من كرامته، ولا تنتهي بالقمع وتقييد الحريّات الشخصيّة والعامة.

فالدولة المدنية والدولة العلمانية ترفعان مبادئ احترام إيمان الأفراد وحريتهم في التفكير وتحفظان حقوقهم في التعبير وتَمتُّعهم بحقوق متساوية أمام القانون، وتؤمنان استقلال علاقة الأفراد بدولتهم عن التدخّل الديني في شؤون الدولة. وبالتالي نستطيع أن نصف نظام كل من هاتين الدولتين بأنه النظام الأقرب إلى ما يمكن أن نسميه بـ «دولة المواطنة».

***

تضع الدولة المدنيّة إذن أولى الخطوات للانتقال من المجتمع القبلي والطائفي إلى المُجتمع المُتمدِّن، فتُهيء الاندماج والتوحد المَتينين في قالب المواطنة الذي يضم جميع أفراد المجتمع.

***

المواطنة وحقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق المُتأصِّلة في جميع البشر، بغضِّ النظر عن جنسيتهم، ومكان إقامتهم، وجنسهم، وأصلهم العرقي، ولونهم، وديانتهم، ولغتهم، أو أي حالةٍ أخرى، وتشمل حقوقاً عديدة لكل الأفراد في العالم بشكلٍ متساوٍ دون تمييز أو تحيُّز. ومن حقوق الإنسان: الحقُّ في الحياة والحريّة، وحقُّ التحرُّر من العبوديّة والتعذيب، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحقُّ في العمل والتعليم، وغيرها من الحقوق.

أما المواطنة فهي العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدِّم الدولة لمواطنيها الحماية، وهم يمنحوها الولاء. وتُؤطِّر المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة في مجال الحقوق والواجبات؛ بحيث تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم وتفرض عليهم الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة، وتحدِّد الدولة هذه المسؤوليات للمواطنين، ولها الحقُّ بتمديد أو سلب بعض الصلاحيات لغير المواطنين أو الأجانب المقيمين فيها.

***

بالنسبة للعلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تشمل جميع البشر، أما المواطنة فتهتم بالفرد على اعتباره مواطناً يحمل جنسية الدولة، ويُشكّل أحد أعضاء المجتمع السياسي فيها، كما تقدِّم للفرد اعترافاً بأهمية حقِّ حصوله على الجنسيّة؛ أيّ المواطنة الفعّالة، إضافةً إلى طائفةٍ كبيرةٍ من الحقوق، باعتبارها تستند إلى منظومة الحقوق والواجبات في الدولة.

***

نصَّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديداً في المادة رقم ١٥ منه على أنّ: «لكلِّ فردٍ حقُّ التمتّع بجنسيةٍ ما، وأنّه لا يمكن حرمان أيّ إنسانٍ تعسفاً من حقِّ الحصول على جنسيّة أو إنكار حقّه في تغييرها».

فالحصول على الجنسيّة هي حقٌّ أوليّ أساسي للحصول على باقي الحقوق الأساسيّة للفرد داخل الدولة التي يحمل جنسيتها؛ إذ يُمكن

اعتبارها بوابةً للحقوق الأخرى. وتُعتبر الجنسية أقوى علاقة قانونيّة بين الفرد والدولة، وضماناً لحقوق الفرد في الدولة.

تاريخياً، لا شك في أنّ الأفراد الذين حُرِموا من حقِّهم في الحصول على الجنسيّة هُم من أكثر الأشخاص عرضةً لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم.

***

هنالك اختلاف بين مفهومي «المواطنة» و«حقوق الإنسان» رغم تشاركهما في المنظور القانوني للفرد، غير أنهما يختلفان في مكان آخر، فالمواطنة تقوم على المفاهيم السياسيّة، وحقوق الإنسان تقوم على الحقوق الأساسيّة التي يتمتّع بها عموم البشر. وتقتصر المواطنة على نطاقٍ أضيق يتمثَّل بحقوق أفراد مجتمعٍ محدَّد، بينما تختصُّ حقوق الإنسان بحقوق جميع الناس بغضِّ النظر عن عضويتهم في أيّ مجتمعٍ سياسي.

تُعرَّف حقوق الإنسان بأنها حقوقٌ عالميّة، بينما ترتبط المواطنة بحقوق محلية داخل دولة ما، خاصة بهذه الدولة، فالحقوق والامتيازات التي تمنحها المواطنة تظل محصورةً داخل حدود الدولة. وتُعتبر حقوق الإنسان حقوقاً معنويّةً وقانونيّة من حيث المبدأ الذي تقوم عليه، رغم أنها تُظهِّر جانباً سياسياً في كثيرٍ من الأحيان، في حين أنّ المواطنة تُجسِّد دلالاتٍ سياسيّةٍ، حيث تُعتبَر وسيلةً سياسيّةً أساسيّة تحكم المصير الديمقراطي.

تتجاوز حقوق الإنسان النطاق الدولي حينما يكون الهدف منها حماية الأفراد، في حين تُمنح المواطنة بشكلٍ حصري من قِبَل الدول. وتُعتبر حقوق الإنسان بمثابة حقوقٍ ذات أهميةٍ وقائيّة، أما المواطنة فتُعتبر مجموعة استحقاقاتٍ يُمكن ممارستها بشكلٍ عملي.

***

أخيراً، يُعتبر ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أساساً لمجموعة القوانين والحقوق الإنسانية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) هو وثيقة بارزة في تاريخ حقوق الإنسان، صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ١٠ كانون الأول من العام ١٩٤٨، بموجب قرار الجمعية العامة آنذاك، كمعيار مشترك لإنجازات كافة الشعوب والأمم. وهذا الإعلان حدَّدَ، لأول مرةٍ، بشكل واضح، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعيَّن حمايتها عالمياً.

ويمكن أن نخلص إلى أنّ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (والتي تضم هذا الإعلان إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ألهمت دساتير العديد من الدول المُستقلة حديثاً والعديد من الديمقراطيات الجديدة لتَبعث في مفهوم وعناصر «المواطنة» داخل دولها أهم مبادئ حقوق الإنسان العالمية.

إنّ الأمم المتحدة تربط مفهوم المواطنة بمفهوم «سيادة القانون»، حيث يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتطبّق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابر لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنُّب التعسف، والشفافية.

***

أطاح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالفكرة القديمة التي كان يقوم عليها المجتمع وأتى بنظام جديد يقوم على الاعتراف بكيان الفرد وبحقوقه الطبيعية والمدنية وبأن الأمة تتألف من هؤلاء الأفراد المتساوين والذين يتمتعون بالحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها وهذا ما تقتضيه الديمقراطية الفعلية التي تعترف بالآخر وتعطيه حق المشاركة السياسية أي حق المناقشة والتعبير والقبول والرفض في ظل التواصل الديمقراطي.

***

المواطنة ثقافة وسلوك، فكيف نمارسها؟

رغم أن المواطنة تتظهر من خلال رُزمة الحقوق والواجبات التي ذكرنا أبرزها في عنوان «مفهوم المواطنة» آنفاً، غير أنّ الانتماء المُواطني لدى الفرد مصدره وبناؤه في الواقع يعتمد على وعي الفرد وشعوره بأهمية ممارسة دوره في المجتمع كمواطن، وفائدة هذا الدور في بناء نظام ديمقراطي عصري في وطنه.

المواطنة إذن، هي نظام حياة والتزام شخصي يأخذ الفرد إلى احترام الأفراد الآخرين داخل المجتمع من منطلق قيمتهم الإنسانيّة ومن منطلق تساويه معهم في الحقوق والواجبات، باعتبار قيمته مُساوية لقيمة أي شخص آخر أياً كان مُعتقده، وبالتالي التعاطي معهم من منطلق هويته المدنية وعدم التمييز بينهم في أي من الحقوق التي من حقهم أن ينالوها داخل الدولة.

من هنا، فإنّ تصنيف الفرد لباقي الأفراد في المجتمع من خلال هويتهم الدينية أو الطائفية أو مُعتقدهم أو العرق ولون البشرة أو الجنس، وتعاطيه معهم من هذا المنطلق، من شأنه أن يُفرِّغ مفهوم مواطنيته من فحواها الحقيقي لحساب انتماءات اخرى طائفية أو عنصرية أو جندرية.

فلا مكان لإلغاء الأفراد الآخرين بجميع اختلافاتهم في مجتمع المساواة بين الافراد، أي مجتمع يتبنى فكر المواطنة، مهما كان عمق الاختلاف معه.

***

إن الممارسة المواطنية تُترجم إذن بشكلها الفردي، بإيمان الفرد بمبدأ المساواة بين جميع الأفراد في المجتمع، وممارسة إيمانه هذا فعلاً وعلى أرض الواقع في حياته الشخصية وفي تعاطيه وتعامله مع الآخرين على جميع صعد الحياة العملية التي تنظم علاقة الأفراد مع الدولة.

***

الأسس الثقافية والفكرية للمواطنيّة في مجتمع تعدّدي

إن الديمقراطية والمواطنية متلازمتان بشكل مباشر مع مبدأ محاسبة المسؤولين على كافّة الصُعد، وهما متلازمتان مع مبدأ تكافؤ الفرص، لذلك فإنهما تتلازمان مع تمثيل شعبي حقيقيّ، وما تنتجه الانتخابات الحالية في لبنان هو نظام شبه أوتوقراطيّ، تكون قرارات السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فيه رهن باتفاق أصحاب المحادل الانتخابية.

فالمواطنية هي من صميم الإرادة الحرة والحرية الفردية، وهي بشكلها البراغماتي إتقان مهارة صنع القرار؛ وهو أمر تربوي ثقافي يبدأ منذ الصغر في المناخات البيتية والمدرسية ويمتد إلى سائر مؤسسات المجتمع التي تعتبر أن الاختلاف حق مشروع للكائن، وأن خيارات إنسان بحق نفسه ليست خيارات ملزمة بحق الآخرين، أمّا الدين فهو علاقة روحية حميمية بين الإنسان وربِّه لا يتدخل فيها أحد، ومن حق كل كائن أن يعبر- أو لا يُعبر - عنها على طريقته وبالشكل الذي يختاره ويُريحه، ويصبح دور المرجعيات الدينية دور تنويري يحترم الاختلاف ويعزز الحريات الدينية في أجواء تسود فيها الديمقراطية الروحية أو حريّة الروح.

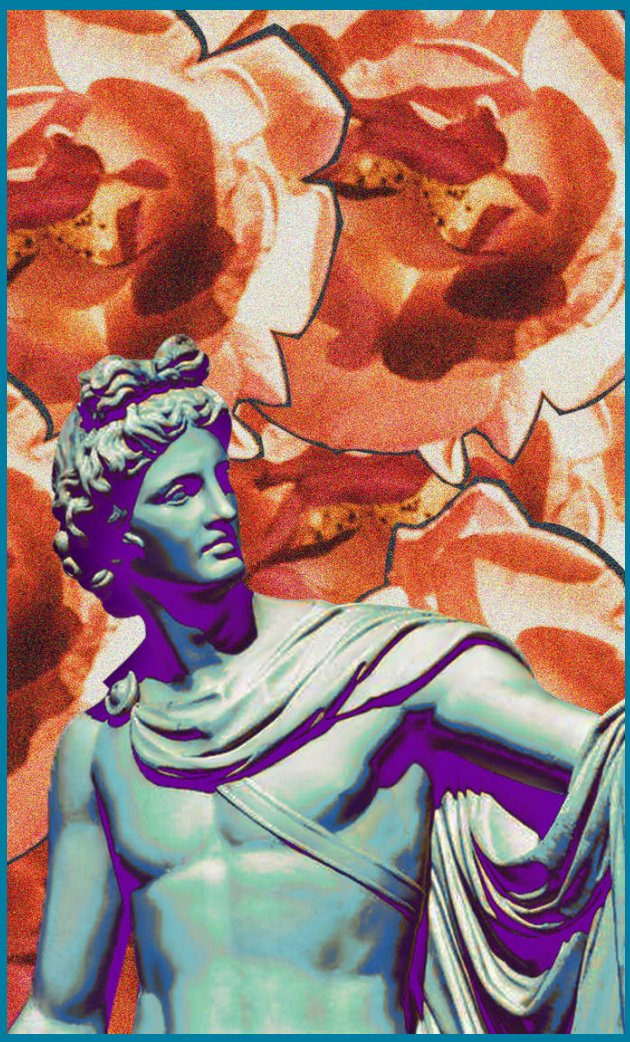

© Crystaliz69 | DeviantArt.com

ويمكن للدولة أن تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ قيم المواطنة فكراً وممارسةً من خلال التزامها بمجموعة من السياسات والمبادئ والتوجهات. وتستطيع الدولة أن تدفع إلى ارتباط أوثق للمواطن ببلاده ووطنه وأن تعمِّق إحساسه بالانتماء والولاء للوطن، حيث يتوجب على الدولة أن توفر مجموعة من الشروط، منها:

- اعتماد المساواة كأساس للتعاطي مع المواطنين في مجال الحقوق والواجبات.
- الالتزام بتحقيق العدالة بما هي إحقاق للحق، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة وحق جميع المواطنين في المشاركة السياسية.
- وجود ضمانات قانونية وقضائية عادلة يلتجئ إليها المواطن في حالة التعدي على حقوقه من قبل الآخرين.
- توفير الأمن، إذ إنّ علاقة الأمن بتنمية الفرد والمجتمع هي علاقة طردية، فلا تنمية حقيقية مع تزعزع الأمن في المجتمع، في حين أن حالة الأمن والطمأنينة والاستقرار تدفع بالمجتمع إلى مزاولة جميع أنشطته وفعالياته بصورة طبيعية وبروح المثابرة.
- توفير فرص العمل المناسبة، فعلى الدولة تهيئة الأجواء الوظيفية للمواطن حتى ينخرط في سوق العمل ويتمكن من تأمين قوته واحتياجاته، وبالتالي لا يضطر إلى الهجرة بسبب الفقر والحاجة.

في الخلاصة، فإن المواطنية هي الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع، كما أنها تضع المعايير التي تُلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والمشاركة في سبيل تحقيق مصالح الأفراد والوطن. ومن ثم فهي بمثابة البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن.

***

أهمية التربية على المواطنية في بناء مجتمع المواطنة

سنتطرّق في هذا العنوان إلى أهم وأفضل السُّبل الواجب اعتمادها في التربية على المواطنة، كون التربية هي الطريق الوحيد لغرس قيم ومبادئ المواطنة لدى الإنسان - المواطن، فكرةً وسلوكاً.

لا شكّ أن المواطنيّة هي بالدرجة الأولى مشروعٌ تربويٌّ متكامل، أساسه بناء الإنسان الجدير باكتساب قيم وثقافة وسلوك المواطنة، وهذا لا يُكتسب إلا بالتربية والممارسة، حيث التربية على المواطنيّة هي إحدى أهم أركان النظام التربوي في الدول الديمقراطية الحديثة.

فالمواطنية إلى جانب كونها وضعية محددة الأطر القانونية والأسس النظرية، هي أيضا مثال ومرتجى من جهة ما هي قائمة على مجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم أنماط السلوك، وقواعد التصرفات والأفعال، وأصوات العلاقات العامة بين الأفراد من ناحية، وبينهم وبين المؤسسات من ناحية أخرى... فالتربية على المواطنية تركز ليس فقط على محبة الوطن وتشجيعها وتنميتها، وليس فقط على فضائل التقيُّد بالقوانين والواجبات وممارسة الحقوق المدنية، وإنما تركز أيضاً، وبشكل رئيسي، على توعية المُتعلم على مبدأ السلطة وعلى أن يكون المواطن هو مصدر السلطة، وعلى أنّ موقعه هذا هو حق له وممارسة واجب عليه من خلال الدور الذي يقوم به في إنتاج القوانين من جهة ما هي تعبير عن الإرادة العامة التي يشكل فيها المواطن جزءاً لا يتجزأ منها..

لا يكفي وجود النظام التعليمي والمدارس لتحقيق التربية على المواطنيّة بما تُنتجه من أجيالٍ مؤهّلةٍ لممارسة مواطنيتها بكل أبعادها، فالتربية على المواطنية التي نطمح إلى تحقيق غاياتها وأهدافها تستلزم بالضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للإدارة التربوية ولمهنة التعليم ووظيفة المعلم ومؤهلاته الشخصية، والعمليّة التربوية، ولـ «مهنة التلميذ» ووظيفته وما يلزم ذلك حكماً من تعديلات جذرية للمناهج التربوية العامة ولنظام الامتحانات وأهدافها الديمقراطية، ومن إعادة النظر في تنظيم الوقت الأسبوعي المناسب لجدوى التربية على المواطنية. هذا ما يجب أن يحصل إذا ما كان الهدف دائماً تربية الناشئة على قيم الديمقراطيّة والمواطنة، وغرس ثقافة المشاركة والاهتمام بالشأن العام فيهم، وترسيخ ثقافة مساءلة السلطة ومحاسبتها في تفكيرهم وسلوكهم. وهذه وظيفة أساسيّة للمدرسة ولما تعتمده من مناهج، حيث المكان الأفضل، وربما الوحيد، الذي يمكن من خلاله توجيه قيم المواطنة منحى السلوك اليومي، في تعاملنا مع المواطنين والدولة ومختلف الشؤون العامة والخاصة. حيثُ تُبنى العلاقات التربوية على مبادئ الحوار البنّاء والحريّة والحق في التنوّع والاختلاف، والإيمان بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة، وهذه جميعها بدائل إيجابيّة لسياسة القمع والإذعان والتدجين والطاعة التي تنتظرها السلطة في بعض الدوّل كنتائج مناسبة لأنظمتها التربوية، وذلك في سبيل إنتاج المواطن الذي لا يملك إلا تقديم

فروض الطاعة والقبول، دون القدرة على التفكير والتحليل وطرح السؤال وفرض منطق المحاسبة لكلّ سلطةٍ تتولى شؤون المواطنين.

إن التربية على المواطنيّة هي شأن مجتمعي، يتوجّب على جميع البنى والمؤسسات الاجتماعية أن تضطلع بدورها في ترسيخ مفاهيم تلك التربية ومبادئها، وفي التدرب على ممارستها. ويستدعي ذلك وضوح الرؤية وتحديد الأهداف والانطلاق من استراتيجية واحدة، والتنسيق بين جميع المؤسسات الاجتماعية، من الأسرة إلى المدرسة والجامعة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات المعنيّة والمؤثّرة في هذا المجال.

حيث التربية على المواطنيّة لا يُمكن أن تقتصر على المستوى النظري، من خلال الكتُب والمناهج الدراسيّة، بل يمكن أن تأخذ مداها العملي، من خلال الحياة المعاشة، وذلك لكي تطال الناحية السلوكيّة للناشئة.

وهذه التربية يجب أن تشتمل على جوانب عديدة، لها ما لها من أهميّةٍ وتأثيرٍ في شخصيّة المواطن وسلوكه، وأهم تلك الجوانب:

- التربية على حقوق الإنسان، وترسيخ هذه الثقافة الحقوقيّة وتأصيلها في شخصيّة الناشئة.
- التربية على الالتزام بالواجبات وتأديتها طوعاً، باعتبارها المقابل الإلزامي لنيل الحقوق.
- التربية على قيم الديمقراطيّة، ولا سيّما المشاركة في الشأن العام، وفي اتخاذ القرار، وممارسة النقد، ومحاسبة ومساءلة السلطة، لا سيّما في الانتخابات.
- التربية على الاعتراف بالآخر والحق في الاختلاف والتنوّع، على كافة الصُعُد.
- التربية على ثقافة التسامح والحوار والسلام.
- التربية على الحفاظ على المصلحة العامة والأملاك العامة، وتقديمها على المصلحة الخاصة.
- التربية على التمسّك بالوحدة الوطنيّة والتماسك الاجتماعي بين مختلف مكوّنات المجتمع، وعلى الاعتزاز بالانتماء إلى الوطن.
- التربية على المبادرة وخلق فرص عمل جديدة لا على التكيّف مع البيئة فقط.
- التربية على الأسلوب العلمي، والتفكير النقدي في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة.
- التربية على المشاركة في تحمّل المسؤولية وعلى الشعور بها تجاه حقوق الأفراد والجماعات.

لعلّ أولى مُعيقات تحقيق المواطنية الكاملة في لبنان، مسألة الطائفية. ففي وقت ينص الدستور اللبناني على أن اللبنانيين مُتساوون أمام القانون ويتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية من دون أي تمييز، ومتساوون في الواجبات أيضاً، ما يفترض التساوي في المواطنة بحسب النص، نجد أن اللبنانيين يعامَلون، في المقابل، بوصفهم أعضاءً في طوائف تتمتع بحقوق سياسية مختلفة ومتفاوتة. ذلك أن الوصول إلى الوظائف العامة والإدارية والسياسية يخضع لتوزيع طائفي. كذلك الأمر بالنسبة للانتخابات النيابية، حيث نص الدستور اللبناني في المادة ٢٤ على توزيع المقاعد النيابية على أسس طائفيّة ومذهبيّة، والنظام السياسي، بما هو نظام طائفي، أشبه ما يكون بنظام فدرالية الطوائف، حيث للطائفة مؤسساتها التربوية وتشريعاتها في مجال الأحوال الشخصيّة، وحصّتها في مجلس النواب والحكومة والقضاء والأجهزة الأمنية والعسكرية، وفي مختلف الوظائف المهمة، وصولاً إلى الحق الممنوح للطوائف بالطعن أمام المجلس الدستوري في القوانين التي تخالف نظام الأحوال الشخصيّة الخاص بها. فإن قانون الانتخاب يوزّع مقاعد المجلس النيابي بين مختلف الطوائف بطريقةٍ تجعل هذه الأخيرة وسائط إلزامية بين المواطن الفرد وبين المجتمع والدولة والنظام السياسي. ويؤدي هذا الأمر إلى إعادة إنتاج العلاقات التقليدية على حساب الفرد والمواطنية.

فالمواطنية في لبنان لا تزال تحتاج إلى إعادة توضيح وتطوير. وبداية التحول من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين هي لا شك مسؤولية مشتركة بين السلطات والأفراد على السواء.

فالتنوّع الديني أو الطائفي أو العرقي الذي لا يرى البعض قيامةً للمواطنيّة بوجوده، باعتباره تكريساً للطائفيّة داخل الدولة، وما يترتّب عليه من وجود الأرضيّة المناسبة لتمكّن الفساد والمحسوبيّة، وكذلك تكريس لمقولة أن الطائفيّة داخل الدولة هي انعكاسٌ للطائفيّة داخل المجتمع، ما يُشرّع قيام دولة الطائفيّة التي تتُرجم على أرض الواقع ممارسات ميليشياوية للسلطة في مجال تقاسم الوظائف والمناصب والثروات، دون العمل الجدّي على بناء دولة القانون، حيثُ لا مصلحة للقوى الطائفيّة المُسيطرة على مقدرات البلد في الانتقال إلى نظام حديثٍ ودولةٍ عصريّةٍ، فتخسر مكتسباتها وأوراق قوتها. في حين أن هناك من لا يرى تناقضاً بين ثقافة المواطنة والتعددية الطائفية والمذهبية، شرط توسيع المجال العام والقضايا المشتركة وتوحيد الهَمّ والأهداف الوطنية وتحييد الخصوصيات وعدم تسليط الضوء السلبي على الاختلافات الثقافية، لأن تعدد الثقافات يثري التجربة الإنسانية، فالمواطنية طرح يحتوي الطوائف والتيارات الفكرية جميعها، ويتجاوزها في آن من خلال توسيع مجال المشترك العام بين أبناء الوطن الواحد. فعملية تكوين المواطنية الحقيقية، في مجتمع متعدد، تبدأ من إيجاد صيغة ثقافية وتربوية قائمة على أسس فلسفية إنسانية تؤدي إلى صهر الطوائف في بوتقة الوطن الواحد، دون أن تلغي دور الأديان في حياة الأفراد، أو أن تمس بالحريات الفردية للأشخاص.

***

دور تيار المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة المواطنة

تنص الوثائق الفكرية لتيار المجتمع المدني على أنّ التيار يسعى للوصول إلى وطن ديمقراطي علماني، قوامه مواطن حر، يشارك في بناء مجتمع عادل ومنفتح على محيطه والعالم، انطلاقاً من أن للإنسان قيمة مطلقة. وذلك استناداً إلى مبادئ أساسيّة كالعَلمانية والديمقراطية والتشارك والعدالة والتنمية الشاملة المتكاملة والشفافية.

ويَعتبِر التيار بأن من أهم ميزات العَلمانية استقلالية الدين عن الطائفيَّة واستقلالية الطائفة عن الدولة، وإعادة الاعتبار للمواطن كقيمة إنسانية وإعادة الاعتبار للقيم المؤنسنة في الإنسان فوق الغرائز والعصبيات، ترسيخاً لقيم الحق والخير والجمال، ومدخلاً إلى المواطنية الحقيقية. كما يعتبر أنّ العدالة تكون في تلبية الحقوق التي تقوم على المواطنية الحقة التي تتناقض مع جميع أشكال التمييز السلبي بين المواطنين، كما تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة على جميع الصعد وفي مختلف المجالات، بدءاً من حق المواطن في بيئة نقية صالحة وصولاً إلى العيش الكريم، وإن ضمانتها قيام دولة القانون والمؤسسات التي تصون حقوق المواطن وتوفِّر مصلحة الإنسان عبر تطور المجتمع. أما الشفافية فيعتبرها التيار تجسيداً لحق وواجب المواطن والسلطة في الاطلاع وكشف الحقائق وقول الحقيقة.

***

وقد انطلق تيار المجتمع المدني في عمله من أجل تعزيز فكر المواطنة في المجتمع منذ العام ٢٠٠٧، وذلك على إثر انعقاد مؤتمر العلمانيين في شهر أيار من العام ٢٠٠٦، الذي حدّد في توصياته الخطوات العملية من أجل تمتين مفهوم المواطنة لدى الأفراد في المجتمع وتعزيز التربية على المواطنية بين الشباب في المدارس والجامعات.

ومن التوصيات التي أعلنها مؤتمر العلمانيين حينها:

- اعتماد التربية الدينية (اختيارياً) على أن تتناول ثقافة الأديان وحضارتها، حيث يُعلِّمها تربويون تمّ إعدادهم من خارج وسط رجال الدين أنفسهم.
- تشكيل لوبي يقوم بالضغط:

١. من أجل كتاب تاريخ موحّد.

٢. التوصل إلى كتاب تربية دينية موحد يحتوي ثقافة الأديان وحضارتها.

- مطالبة الدولة بأن تفي بالتزاماتها الدولية المتعلّقة بالاتفاقات التي من شأنها ضمان حق التعليم النوعي الإلزامي للجميع.
- المطالبة بتطوير مؤسسات التربية الرسمية لتلعب دوراً قيادياً في مجال التربية لتجذب المواطنين إلى صفوفها، مع ما يرافق ذلك من ضرورة تقييم الأداء التعليمي والإشراف التربوي من قبل الدولة (تطوير التقييم على أساس الأهداف التربوية).
- حث المجتمع المدني على لعب دورين أساسيين:

١. تكوين لوبي يضغط من أجل تحقيق أهداف خطة النهوض التربوي.

٢. تنظيم تدريبات في المؤسسات التربوية حول: الاتصال والتواصل- المشاركة - التعبير- تحقيق الذات- التعرّف على الآخر- احترام الاختلاف...

على أن يترافق ذلك مع:

- العمل على تعزيز معرفة الآخر في صفوف التلاميذ والطلاب، لأن الإنسان عدو ما يجهل ولأن التفاعل بين القيم الإنسانية يساهم في تقدّم الإنسان والمجتمع.
- إعداد المواطن العلمي العلماني، المنتمي إلى الوطن وليس إلى العشيرة والطائفة
- ضرورة إقامة الندوات والمؤتمرات والمخيمات الصيفية وورش العمل التطوعية المختلطة.

- تغيير أساليب التعليم والانتقال من التلقين نحو الممارسة العملية في التربية من خلال التدريب على التفكير.
- احترام التربية لحقوق الإنسان والتفاعل مع الآخر.
- إعطاء الفنون والرياضة أهمية كاملة نظراً لانعكاسها الإيجابي على شخصية الإنسان.
- إيقاف التدهور الحاصل في التعليم الرسمي الجامع لجميع المواطنين على مستوياته الأكاديمية جميعاً (المدرسة الرسمية - الجامعة).
- تنظيم الجامعة اللبنانية على أسس أكاديمية مستقبلية، تحدُّ من التمييز بين أبناء الوطن الواحد، ضمن خطة لتنظيم التعليم العالي ومحاسبة الجامعات والكليات والمعاهد لكي تتوفر فيها المعايير والشروط اللازمة.

كما تضمنت توصيات المؤتمر أيضاً مطلب إلغاء القيد الطائفي من سجلات النفوس، والتركيز على حقوق المرأة، والعمل على قانون مدني إلزامي للأحوال الشخصية.

***

حمل تيار المجتمع المدني على عاتقه، من خلال مشاريعه ونضالاته، مهمة تنفيذ عدد من التوصيات التي انبثقت عن مؤتمر العلمانيين.

ففي موضوع إلغاء القيد الطائفي من سجلات النفوس اعتبر تيار المجتمع المدني أن نظامنا يُصنّف الأفراد بحسب انتمائهم الطائفي، لا بحسب صفتهم المواطنية، وأنّ التصريح عن المعتقد الديني هو خيار شخصي يعود لمُطلق حرية الفرد وإرادته في المجتمع، فلا يجوز أن يُفرَض عليه، كما لا يجوز على الإدارة الرسميّة في الدولة أن تُصنف أو تُقيِّد أي فرد في سجلات النفوس بأي خانة طائفية، بدون استشارته أو اختياره، وأنّ التصنيف الطائفي السياسي المفروض على الناس يُؤدي بهم، في ما يُؤديه، إلى خلل في ترتيب أولوياتهم بين الانتماء السياسي الطائفي والانتماء المُواطني، وبالتالي فإنّ تصحيح علاقة الفرد بدولته أمرٌ مُلح، لما يشهده الوطن من نزاعات ومُواجهات طائفيّة تهدد أمن أبنائه.

هذا الأمر دفع التيار ومجموعات أخرى ناشطة في العام ٢٠٠٧ إلى إطلاق مُبادرة من أجل الحق في عدم التصريح عن الطائفة وإزالة الإشارة إلى الطائفة من سجلات النفوس لتُشكّل خطوة أولى أساسيّة باتجاه استعادة الفرد حريته في التواصل مع دولته بصفته مُواطناً.

وبنتيجة هذه المبادرة قام مواطنون ومواطنات لبنانيون بالتقدم بطلبات إزالة الإشارة إلى طوائفهم في قيود سجلات النفوس ليصبحوا مُواطنين ومواطنات غيرَ مُصنّفين طائفياً. وكُثّفت الخطوات، في العام ٢٠٠٨، بعد تشكيل حكومة جديدة ووصول المحامي زياد بارود إلى وزارة الداخلية والبلديات، بهدف تسريع القبول النهائي للطلبات، ولا سيما أنّ هذا الوزير كان قد أبدى قبولاً لهذه الخطوة. وبالفعل، أصدر الوزير بارود تعميماً مُوجّهاً إلى مأموري النفوس على جميع الأراضي اللبنانية، يُوضح فيه مسألة عدم التصريح بالمذهب، ويُحدّد الإجراءات المُتوجّب اتخاذها تسييراً لعملية شطب القيد. وكان الهدف من إصدار هذا التعميم مُزدوجاً:

أولاً- التأكيد على وجود الحق بعدم التصريح بالطائفة، ووجوب قبول أي طلب من هذا النوع دون القيام بأية استشارات.

ثانياً- التأكيد على أن شطب الإشارة إلى المذهب ليس سوى عدمُ تصريحٍ بالانتماء الديني، وهو لا يمكن بحال من الأحوال أن يُفسَّر على أنه خروج من الطائفة أو انتقال من طائفة إلى أخرى، أو تشكيل لطائفة جديدة. لذلك فقد وضعت إشارة «/» في خانة «المذهب» على إخراج القيد الفردي، بدلاً من الإشارات العشوائية التي كان يضعها بعض مأموري النفوس، مثل «لا ديني»، «بلا دين»... إلخ.

وقد أصبحت خطوة شطب الإشارة إلى القيد الطائفي خطوة فعليّة تترتّب عليها نتائج عمليّة عديدة، كان أبرزها عقد أول زواج مدني على الأراضي اللبنانية، وقد تبعته زيجات أخرى للبنانيين لا يُصرحون بانتمائهم الطائفي. وقد شكل صدور إخراج قيد دون إشارة إلى الطائفة انعطافاً تاريخياً في حياة جميع المواطنين اللبنانيين الذين قاموا بهذه الخطوة وخرقاً مهماً في جدار النظام الطائفي في لبنان.

وقد أكّد وزير الداخليّة مروان شربل قانونية هذه الزيجات المدنية في لبنان في آخر شهر نيسان من العام ٢٠١٣، بعد سلسلة من الاستشارات، وبعدما أحال هذا الأخير إلى وزارة العدل ملف الزواج المدني لإعطاء رأيها فيه، وقد استعان وزير العدل حينها شكيب قرطباوي بالهيئة الاستشارية العليا في وزارة العدل لأخذ رأيها في هذا الزواج، فأجابته بتأكيد الحق الكامل لمواطنَين لبنانيَين جمعهما الحب بأن يعقدا زواجهما المدني في لبنان، وجاء في جوابها عن أسئلة وزير العدل حول هذا الموضوع ما يأتي:

«... ز- إن القانون اللبناني يعترف بالزواج المدني المعقود في الخارج، وبالتالي فمن باب أولى أن يعترف بالزواج المدني المعقود في لبنان وذلك تطبيقاً لحرية المعتقد المُكرسة في الدستور من جهة، ولعدم تشجيع فكرة المُداورة على القانون واللجوء إلى خارج لبنان لعقد زواج مدني من جهة ثانية.

«ح- إن إقرار مبدأ الزواج المدني في لبنان من شأنه أن يُكرّس قاعدة مَفادها أن القضاء المدني هو القضاء العادي المختص في النزاعات

الناشئة عن الزواج المدني، سواء عُقد في الخارج أو في الداخل، وليس من حصرية للمحاكم الدينية لإبرام عقود الزواج في لبنان إلا في المسائل التي تدخل في اختصاصها تحديداً.

«من كل ما تقدم يمكن التأكيد على تكريس حق اللبنانيين الذين لا ينتمون إلى طائفة ما بإبرام عقد زواج مدني في لبنان ...».

علماً أنّ تيار المجتمع المدني والمركز المدني للمبادرة الوطنية واتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني نظموا في شهر شباط من العام ٢٠١٣ اعتصامين لمواكبة تسجيل هذا الزواج، الأوّل، أمام وزارة العدل، والثاني، مع مجموعات ناشطة أخرى في يوم عيد الحب، أمام وزارة الداخلية للمطالبة بإتمام إجراءات الزواج المدني وإعطاء المتزوجَين وثيقة زواجهما، وكذلك نظّموا، مع مجموعات ونوادي طلابيّة، مسيرةً ضخمةً لاحقاً دعماً للمتزوجين مدنياً.

***

أما في الموضوع التربوي فقد اختار تيار المجتمع المدني العمل في السنوات الماضية، على ثلاثة أصعدة، من أجل ترجمة توصيات مؤتمر العلمانيين في شقه التربوي، وهي:

- الأوّل، استنباطي للحلول.
- الثاني، تواصلي بين الأخصائيين في المجال التربوي.
- الثالث، تثقيفي للأساتذة وتلامذة المدارس وطلاب الجامعات.

فعلى الصعيد الأول، أطلق تيار المجتمع المدني في العام ٢٠١٥ كتاب «سلوكيات المواطن الفاعل» وهو كتاب تضمن تمارين وأنشطة مساعدة لمنهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية في المرحلتين الثانويّة والمتوسطة من ضمن مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بهدف ترسيخ قيم المواطنة لدى تلامذة هاتين المرحلتين، وذلك في ظل قصور المنهج عن غرس ثقافة وقيم المواطنة في نفوس وعقول التلاميذ، وعجزه عن ترجمة تلك الثقافة إلى سلوك ونمط حياة، خاصة في المواضيع التي تتعلق بثقافة الحق وثقافة المواطنة والشأن العام. كما أطلق التيار موقع «تربية وتعليم – نحو المواطنيّة» moustanadat.com الذي أسسه بالتعاون مع مجموعة كبيرة من الأساتذة الثانويين المختصّين في مواد الاجتماعيّات والفلسفة واللغات، وبالأخص أساتذة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة.

وعلى الصعيد الثاني، نظم تيار المجتمع المدني في ٢٠١٦/١١/٢٧، مؤتمراً تربوياً تناول موضوع «ثقافة المواطنة في منهج التربية الوطنية» شارك فيها حوالي ١١٠ من الأساتذة في مادة التربية الوطنيّة، وناشطين وناشطات نقابيين ومدنيين. كما توجه التيار باستبيانات إلى تلاميذ المدارس في جميع محافظات لبنان بغرض تعريف الشباب على المواطنية، تناولت أسئلةً حول هذا الموضوع للصفوف الثانوية، وذلك ضمن مشروع «تربية مواطنية». كما نظم التيار ورشات عمل موجهة لمدراء وأساتذة المدارس وأساتذة الجامعة ونقابيين ونقابيات في القطاع التربوي ومعنيين في الدولة حول مواضيع وسائل تطوير المناهج والخطوات المقترحة في هذا الإطار وحول الممارسة الديمقراطيّة في المدرسة والصعوبات والتحدّيات والآليات الديمقراطيّة المتاحة أمام

المُعلّمين والمُعلّمات وحول مدى إمكانية صياغة مشروع تربوي مُتكامل يقترح إدخال مادة الثقافة الدينيّة مكان كافة أشكال التعليم الديني في كافة المدارس الخاصّة والرسميّة، مما يسهم في تطوير شعور المواطنية لدى الطلاب والطالبات. كما نظّم التيّار مؤتمرات وورشات عمل بحثت في تحديد مواصفات معلّمي ومعلمات مادّة الثقافة الدينيّة في المدارس وتحديد وضعيّات تقويميّة لمادة الثقافة الدينيّة وكيفية تطبيق مفهوم المواطنية في المجتمع اللبناني، والنظام التعليمي في لبنان، والمعوقات التي تَحُول دون تنشئة المواطن.

أما على الصعيد الثالث، فقد نظم تيار المجتمع المدني، على مدى خمسة عشر عاماً سلسلة من ورشات العمل والتدريبات واللقاءات لأساتذة وطلاب المدارس وطلاب الجامعات، حول المواضيع التالية:

- مفهوم المواطنة، والمواطنة الفاعلة.
- سبل دعم تدريس مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.
- التقنيات المساعدة في تعليم التربية الوطنية والتنشئة المدنية.
- كيفية استخدام الأساتذة للموقع التربوي «تربية وتعليم ــ نحو المواطنيّة».
- كيفية إنتاج واستخدام الأفلام القصيرة: فيلم الدقيقة الواحدة.
- تنشيط واستخدام المكتبات المدرسية.

كما نظم تيار المجتمع المدني سلسلة لقاءات ومحاضرات مع أخصائيين، بمبادرة من لجنة التربية فيه، لبحث الوسائل التربوية لتعزيز سلوك المواطنة لدى التلاميذ، والتي نتج عنها، كما سبق وأشرنا آنفاً، إطلاق كتاب «سلوكيات المواطن الفاعل».

***

أن تكون مواطنًا أو لا تكون؟

تأمّل في المواطنة، الطائفيّة، وقيمة الإنسان

بشرى صعب

تمامًا مثل دولة القانون والمؤسسات، والدولة المدنيّة، والعلمانيّة، ما لبثَ مفهوم المواطنة، لعقود طويلة، يشكّل قِبلةً للداعين إلى تغيير النظام الطائفي، من إصلاحيين وثوريين، وصولًا إلى ما بات يعرف اليوم بالتغييريين... لكنّ المواطنة، مثلها مثل أي مفهوم قضى فترةً من الزمن متنقّلًا بين رفوف مكتبات المثقفين وحناجر الناشطين، فقدت الكثير من دلالتها السياسيّة، أو لنقل إنّها اكتسبت دلالات متعدّدة، تتنوّع بتنوّع القائلين بها، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، مرورًا بأحزاب المنظومة ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية الناطقة باسمها والناهجة بنهجها، والتي باتت تدعو إلى المواطنة صباحًا ومساء، وتنظّم حولها اللقاءات والمؤتمرات، وتعدّ المشاريع لتجمع باسمها الهبات والتبرعات. فما هو مفهوم المواطنة اليوم، في الخطاب السياسيّ الإعلاميّ والتربويّ السائد؟ وهل بقي فيه شيء جدير بأن نسعى إليه أو نطالب به؟

المواطن، بالمعنى الحرفيّ للكلمة، هو ذاك الذي ينتمي إلى الوطن. هكذا بكلّ بساطة. أو لنقل، بعبارة أخرى، هو الشريك المساهم في المؤسسة ذات المنفعة العامّة التي تدعى وطنًا.

وإذا انتقلنا من المعنى اللغوي العام إلى المعنى اللبنانيّ «القح»، نجد أن المواطن هو - بالنسبة لمن يثمّن المواطنة ويدعو إليها - من تجاوز الانتماء الطائفيّ والعشائري إلى الانتماء الوطني، على اعتبار أن هذا الأخير هو انتماء عقلانيّ حميد، في حين أنّ الأوّلين ليسا سوى انتماءات بدائيّة خبيثة.

لكن لنتوقّف لحظةً، ولنخرج قليلًا من حدود الوطن اللبنانيّ الضيّق، ولنتأمّل في كلمة مواطن، كيف تستعمل في اللّغة السياسيّة، في دول الجوار، الشقيقة منها والصديقة، وكذلك العدوّة: ماذا يعني أن تكون مواطنًا إسرائيليًا؟ يعني أن تتمتّع بحقوق وامتيازات، وحصّة في أرض وثروات سرقت من الفلسطينيّ... لأنّه ليس مواطنك. ماذا يعني أن تكون مواطنًا سورياً أو أردنيًا، أو مغربيًا، أو خليجيًا؟ لا يعني شيئًا مختلفًا عن كونك من رعايا صاحب السموّ أو صاحب الجلالة. ماذا يعني أن تكون مواطنًا مصريًا أو عراقيًا أو حتى

تونسيًا؟ حسنًا، قد يكون من الأفضل عدم الدخول في هذه الزواريب...

قد تكون كل هذه الاستخدامات الشائعة للكلمة مجرّد تجاوزات، لا تشكّل سوى شذوذًا عن المفهوم العام. لكن ماذا عن المواطن الإيطالي؟ والمواطن التركي؟ والمواطن الهندي، الذي بات من شبه الواجب عليه أن يكون هندوسيًا؟ ماذا عن المواطن الأميركي؟ والمواطن الأوروبي؟ أليست كلّها تصنيفات مبنيّة على إقصاء فئات من البشر لفئات أخرى غيرها؟ أليس كلّ مواطن، إذ ينتمي إلى وطنه هو، يسقط من حساباته سائر الأوطان الأخرى؟

لنعد الآن إلى إطارنا اللبناني، الذي منه انطلقنا: المواطن، في لغتنا واصطلاحنا، هو الذي ينتمي إلى الوطن اللبناني، بصرف النظر عن انتمائه أو لا انتمائه الطائفيّ أو المناطقيّ أو العائليّ. لكنّ المواطن أيضًا، حين ندقّق أكثر في الاستخدام الشائع للكلمة، هو غير اللّاجئ، وغير العامل الأجنبيّ. المواطن هو المسلم أو المسيحي الذي تجاوز طائفته. حسنًا. ولكن هل يمكن للهندوسيّ والبوذي والسيخيّ أن يكون مواطنًا لبنانيًا؟* ماذا ينفع الفلسطيني أن يكون قد ولد، هو وأبيه وجدّه، على الأراضي اللبنانية، حين نبني نظرتنا إلى الحقوق والواجبات على ما يسمّى بالمواطنة؟ وماذا ينفع الأرمني أو السرياني أو الأشوري أن يكون مواطنًا لبنانيًا، في النظرية وعلى الورق، ما دامت الثقافة الوطنية لا تعتبره جزءًا منها؟ كيف نزاوج بين هذه الاستخدامات لمفهوم المواطنة وبين نظرتنا إلى الإنسان بصفته قيمة مطلقة؟ هل تتفق المواطنة، أصلًا، مع مبدئنا القائل بمجتمع الإنسان، كلّ إنسان وكلّ الإنسان؟

لنعد، مرةً بعد، إلى المعنى اللّغوي العام: المواطن هو، كما قلنا، ذاك الذي ينتمي إلى الوطن. لكنّ الوطن مفهوم سياسيّ، وقد يكون إلى حدّ ما مفهومًا جغرافيًا (رغم قصور الجغرافيا ومثلها التاريخ في معظم الأحيان عن ترسيم حدود واضحة للوطن) وليس معطى جينيًّا. الوطن هو جماعة قرّرت أن تعيش معًا ضمن نظام اجتماعيّ وسياسيّ ارتضته لنفسها. بهذا المعنى، الانتماء إلى الوطن يرتكز إلى خيار حرّ وعقلانيّ، وليس إلى محض الصدفة الوراثيّة.

بعبارة أخرى، المواطن هو كائن فرد، عاقل، يختار بملء إرادته أن يكون وجوده وحقوقه وواجباته من وجود وحقوق وواجبات جماعة معيّنة، سواء ضاقت حدود هذه الجماعة لتتماهى مع حدود دولة قوميّة أو اتّسعت لتصبح مواطنةً عالميّة. من هنا، ليس الفارق بين المواطنة والطائفيّة فارقًا كميًّا، بمعنى أنّ المواطنة أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا من الطائفيّة، بل هي فرق نوعيّ، بمعنى أنّ المواطنة اختيار في حين أنّ الطائفيّة نسل ووراثة. وأبعد من ذلك، الفارق بين المواطنة وبين سائر الانتماءات العاطفيّة الوراثيّة، هو أنّ المواطنة بما هي انتماء حرّ وعقلانيّ لا تهمّش ولا تقصي، بل تعترف للآخر بحريّته وبعقلانيّته.

***

* في الواقع، هذا ليس سوى سؤالًا إنكاريًا، لأن لوائح الشطب وسجلات النفوس تؤكد بالفعل وجود مواطنين مسجّلين بهذه المسميات ومسميات أخرى. لكن متى رأينا قلم اقتراع مخصّص للطائفة البوذية مثلًا؟ وماذا كان ليحدث لو خرج أحدهم إلى العلن وجاهر بأنه بوذي؟ هل امتلاكه للجنسيّة اللبنانية يجعله بالفعل مواطنًا لبنانيًا مثله مثل الماروني والدرزي والسني والشيعي؟

المـراجــع

- إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان - عدنان الأمين وملحم شاوول وأحمد بعلبكي وعلي بزي وعلي الموسوي وجاك قبانجي - دار الفارابي- الطبعة الأولى - العام ٢٠٠٩.
- ما المواطنة - دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه - ترجمة سونيا محمود نجا - المركز القومي للترجمة - القاهرة ٢٠١٦.
- التربية على المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، أدونيس العكرة، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٧.
- من قضايا التربية على المواطنيّة، دراسة، محمود السيّد، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠.
- العلمانية بين التحليل والتحريم (في لبنان والعالم العربي) - باسل عبدالله - الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت ٢٠١٥.
- المواطنة - عماد صيام - نهضة مصر للطباعة والنشر - الموسوعة السياسية للشباب ٤ - الطبعة الأولى العام ٢٠٠٧.
- الوثائق الفكرية - تيار المجتمع المدني - الطبعة الثانية - العام ٢٠٠٩.
- مقالة «المواطنة، التواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس» - فوزيّة شراد- جامعة باتنة - مجلة العلوم الاجتماعيّة والإنسانية - العدد ٢- ٨ جوان ٢٠١٣.
- مقالة «مفهوم المواطنة وتطوره التاريخي من العصور اليونانية القديمة حتى تاريخنا المعاصر» - علي الصلابي- موقع الجزيرة.

***